

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع وشركاتها التابعة

### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع (الشركة الأم) وشركاتها التابعة ("المجموعة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي المجمعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمعة وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين المجمعة وقائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن القوائم المالية المجمعة المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### اساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة الوارد في تقريرنا وصفاً مستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن المجموعة وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة طبقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين)، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

### مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة للفترة الحالية. تم تناول هذه المسائل في سياق عملية تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة ككل، وتكوين رأينا حولها ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل. وبالنسبة لكل مسألة من المسائل الواردة أدناه، فإن وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا لهذه المسألة يرد في ذلك السياق.

لقد قمنا بتنفيذ المسؤوليات الموضحة في قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة الوارد في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المسائل. وبناء عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المنجزة لغرض تناول المسائل الواردة أدناه، توفر أساساً لرأي التدقيق المرفق مع هذه القوائم المالية المجمعة.

### تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

إن الإدارة تمثل عادةً موقعاً فريداً لارتكاب عملية الغش بسبب قدرتها على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية مجمعة مزورة من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي تبدو ظاهرياً أنها تعمل على نحو فعال. عند فحصنا لفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل الذي تنتهجه، أخذنا في الاعتبار لخطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وتصور الأطراف المكلفة بالحوكمة لاحتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة أو غيره من التأثيرات غير الملائمة على عملية إعداد التقارير المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

رؤنا

تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة (تابع)

تضمنت إجراءاتنا اختبار الفصل بين المهام واختبار أنظمة الرقابة على عملية تصريح ومعالجة القيود اليومية، والتعديلات الأخرى على القوائم المالية المجمعة، واختبار التعاملات الهامة التي تتم خارج سياق الأعمال العادية أو تبدو بشكل آخر أنها تعاملات غير عادية، ومراجعة أحكام الإدارة عند وضع التقديرات المحاسبية الهامة في القوائم المالية المجمعة للسنة الحالية.

استثمار في شركة زميلة

وفقا للإفصاح الوارد في الإيضاح ١٠ من القوائم المالية المجمعة، تمتلك المجموعة استثمارا بنسبة ٣٦.٩٩% في شركة الأنوار لبلاط السبراميك ش.م.ع.ع وهي شركة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. رغم أن المجموعة تمارس تأثيرا كبيرا على الشركة المستثمر فيها، فإنها لا تمارس أي سيطرة. وبناء عليه، تم معالجة الاستثمار باعتباره شركة زميلة وتم المحاسبة عنه على أساس طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. كذلك، قامت الإدارة بتقييم استثمار المجموعة في الشركة الزميلة لتحديد ما إذا كان من الضروري الإقرار بأي انخفاض في قيمة الاستثمار وفقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم ٣٦. وقد ركزنا على هذه النقطة نظرا لأن هذا الاستثمار يمثل رصيدا كبيرا جدا في القوائم المالية المجمعة، وبالتالي يمكن أن يكون له تأثير جوهري على النتائج المالية المجمعة للمجموعة. لذلك، فقد اعتبرنا أن الاستثمار في شركة زميلة يمثل مسألة تدقيق رئيسية.

رؤنا

وتضمنت إجراءاتنا ما يلي :

- قمنا بمراجعة القوائم المدققة للشركة الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأعدنا احتساب حصة المجموعة من صافي أرباح السنة. كما تحققنا من توزيعات الأرباح التي استلمتها المجموعة من الشركة الزميلة من خلال الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الزميلة.
- عينت المجموعة خبيرا لاجراء تقييم مستقل للاستثمار في الشركة الزميلة. طبقا للمعيار الدولي للتدقيق رقم ٥٠٠، فقد قمنا بتقييم كفاءة وقدرة وموضوعية الخبير المعين، وحصلنا على فهم لعمله، مع تقييم مدى ملاءمة تقريره.
- تحققنا من صحة افتراضات الخبير وتقديراته لتحديد القيمة الكامنة للاستثمار، بما فيها تلك المتعلقة بالإيرادات المتوقعة والتكاليف والأصول والالتزامات ومعدلات الخصم المطبقة من خلال تعديل الأحداث المستقبلية ودعم الافتراضات المرتبطة بالسوق الرئيسية وتأكيدها ببيانات خارجية.
- كما تحققنا من دقة العملية الحسابية لنماذج التدفقات النقدية ومقارنة البيانات ذات الصلة مع أحدث التوقعات. كذلك، قمنا بإجراء تحليل دقيق لمعدلات الخصم وافتراضات النمو النهائي.

الإقرار بالإيرادات واعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ أول مرة

إن الإيرادات تمثل الدخل الناتج من خدمات التمويل وتوريد الأغذية التي تقدمها شركة ذراية لخدمات التمويل ش.م.م، وهي إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل للشركة الأم. يتم الإقرار بالإيرادات إما عند انتقال أهم مخاطر وعوائد ملكية البضاعة إلى المشتري أو عند تسليم الخدمات إلى العملاء وإمكانية قياس مبلغ الإيرادات بشكل موثوق. يتم قياس الإيرادات بناءً على الثمن المحدد في العقد المبرم مع أحد العملاء. في ١ يناير ٢٠١٨، اعتمدت المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥- "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء".

**تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع. وشركاتها التابعة (تابع)**

**مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)**

يتم الإقرار بالايرادات من خدمات التمويل وتوريد الأغذية استناداً إلى قيمة فواتير البضاعة والخدمات المقدمة، بالصافي من الخصومات، عندما تنتقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات إلى العملاء، وإمكانية استرداد الثمن ولا يكون هناك أي التزام لم يتم الوفاء به من شأنه أن يؤثر على قبول العميل للبضاعة أو الخدمات.

يضع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ إطاراً شاملاً لتحديد مقدار الإيرادات وزمن قيدها، مما يجعل تطبيق هذا المعيار عملية معقدة.

لذلك، فقد خُصنا إلى أن الإقرار بالايرادات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ يُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

ردنا

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية لمعالجة مسألة التدقيق الرئيسية:

- حصلنا على طلبات الشراء والعقود التي أبرمتها الشركة مع العملاء لتحديد التزامات الأداء في العقود.
- راجعنا طلبات الشراء والعقود لتحديد ما إذا كانت هناك خصومات وتخفيضات وضمانات ممنوحة إلى العملاء.
- حصلنا على الأدلة التي تثبت استيفاء التزامات الأداء في نقطة زمنية معينة.
- تحققنا من الفواتير الصادرة للتأكد من استحقاق الإيرادات وتسجيلها استناداً إلى التزامات الأداء.

**تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية وانخفاض قيمتها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩**

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، اعتمدت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - "الأدوات المالية" الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ - "الأدوات المالية : الإقرار والقياس" على ثلاث مراحل كالتالي:

المرحلة ١: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛

المرحلة ٢: منهجية انخفاض القيمة؛ و

المرحلة ٣: محاسبة التحوط.

وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي، دون تعديل أرقام المقارنة.

استثمارات الأسهم في الشركات المدرجة المُصنفة كأصول مالية متاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ يتم الآن تصنيفها وقياسها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ١ يناير ٢٠١٨. وقد اختارت المجموعة تصنيف استثمارات الأسهم المدرجة بشكل لا رجعة فيه ضمن هذه الفئة في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نظراً لأنها تعتزم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات في المستقبل المنظور. وعليه، يتم الآن الإفصاح عن جميع أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر.

كذلك، تتمثل التغييرات الرئيسية الناشئة عن اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أن خسائر ديون المجموعة تستند الآن إلى نموذج خسارة الديون المُتوقعة بدلاً من نموذج الخسارة المحتملة، وقد أجرت المجموعة التغييرات الضرورية في تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية ومنهجية انخفاض القيمة الواردة بالتفصيل في الإيضاح ٤ من القوائم المالية المُجمعة. علاوة على ذلك، لا تملك المجموعة أي أدوات تحوط، وبالتالي لا يوجد أي تأثير ناتج عن تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

يجب أن يكون تصنيف وقياس الأصول المالية وانخفاض قيمتها طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة ونموذج الأعمال ونموذج التدفقات النقدية والإفصاحات وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وبما أن العملية تنطوي على أحكام وتقديرات هامة، فهي تُعتبر مسألة تدقيق رئيسية.



تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

رؤنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:

فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي؛

- قرأنا سياسة المجموعة في تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية المُستندة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- توصلنا إلى فهم نموذج تقييم أعمال المجموعة واختبار التدفقات النقدية التعاقدية وتحققنا منهما.

فيما يتعلق بمنهجية انخفاض القيمة، تضمنت إجراءات تدقيقنا ما يلي:

- قرأنا سياسة المجموعة في تكوين مخصص انخفاض القيمة المُستندة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
- فهمنا مصادر البيانات والافتراضات الرئيسية بالنسبة للبيانات التي تستخدمها المجموعة في نموذج خسارة الديون المُتوقعة لتحديد مخصصات انخفاض القيمة وتحققنا منها؛ و
- قمنا بإعادة احتساب مبلغ مخصص انخفاض القيمة للتأكد من دقة مخصص انخفاض القيمة المُدرج في السجلات المحاسبية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨

تتحمل الأطراف المُكلفة بالحوكمة وإدارة المجموعة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المُدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٨ ولكنها لا تشمل القوائم المالية المُجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقرير تدقيقنا، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقرير تدقيقنا:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة الشركة
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية المُجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية المُجمعة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية المُجمعة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة أو الأطراف المُكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية المُجمعة

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية المُجمعة وعرضها بصورة عادلة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية مُجمعة خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المُجمعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الأطراف المُكلفة بالحوكمة تعتزم تصفية المجموعة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة (تابع)

مسؤوليات الإدارة أو الأطراف المُكفَّة بالحوكمة عن القوائم المالية المُجمَّعة (تابع)

تتحمل الأطراف المُكفَّة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المُجمَّعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية المُجمَّعة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعيار الدولية للتدقيق ستمكّن دائما من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديا أو كُليا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا إلى هذه القوائم المالية المُجمَّعة.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المُجمَّعة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الأطراف المُكفَّة بالحوكمة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الأطراف المُكفَّة بالحوكمة لمبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهرية يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة المجموعة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهرية، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية المُجمَّعة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل المجموعة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية المُجمَّعة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المُجمَّعة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية المُجمَّعة للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية المُجمَّعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق في المجموعة والإشراف عليها وإنجازها. ونحن مسؤولون لوحدها عن رأي تدقيقنا.

نحن نتواصل مع الأطراف المُكفَّة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
شركة الجزيرة للخدمات ش.م.ع وشركاتها التابعة (تابع)

#### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة (تابع)

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المُكلّفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقَد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.


من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المُكلّفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية المجمعة للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المُتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، وبالنسبة للشركة الأم، فإننا نُفيد بما يلي:

- (١) لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لغرض تدقيقنا،
- (٢) تحتفظ الشركة الأم بدفاتر حسابات سليمة، والقوائم المالية المجمعة تتفق مع تلك الدفاتر.

كذلك، فإننا نُفيد بأنه لم يسترَع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة الأم خرقت أيّاً من الأحكام المنطبقة لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته، وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، على نحو من شأنه التأثير بشكل جوهري على انشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

  
بببين كابور  
الشريك



BDO

مسقط  
٢٤ فبراير ٢٠١٩